مناقشة تقرير الإنجاز الربعي من العام الجاري للبرنامج الوطني للري

■ صنعاء/سبأ

ناقشت لجنة تسيير البرنامج الوطني للري في اجتماعها أمس برئاسة وزير الزراعة والري في حكومة تصريف الأعمال الدكتور منصور الحوشبي، تقرير الإنجاز للربع الاول من العام الجاري وخطة المشتريات في البرنامج للعام ٢٠١١م.

وناقشت اللجنة بحضور وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي المهندس أحمد العشلة، المواضيع المتعلقة بأنشطة الجمعيات التعاونية الزراعية في مجال الري وكذا البيوت المحمية وورش التجارب المحلية في الإدارة المجتمعية للمياه.

واستعرض الاجتماع مستوى التنفيذ والسحب من المشروع للربع الاول من العام الجاري وكذا آلية توزيع المستلزمات الخاصة بتنفيذ أنشطة البرنامج.

وفي الاجتماع أكد الحوشبي أهمية البرنامج في تنفيذ العديد من الأنشطة في مجال تحسين كفاءة الري من المياه الجوفية وتحسين الري من مياه السيول وحصاد مياه الأمطار ودوره في مساندة الجهود المبذولة في الحفاظ على مخزون المياه الجوفية من خلال نشر تقنيات وأنظمة الري الحديث.

ووجه بأهمية تكثيف تنفيذ الحقول الايضاحية خلال الفترة القادمة وتوعية المزارعين بأهمية استخدام أنظمة الري الحديث كونها تسهم في تحقيق نتائج إيجابية سواء من حيث جودة المحصول وكثافة الإنتاجية فضلا عن أهمية أنظمة وتقنيات الري الحديث في الحفاظ على المياه الجوفية وحمايتها من الاستنزاف الجائر وضمان استمراريتها وديمومتها للعملية الزراعية.

ويتضمن البرنامج الوطني للري تنفيذ العديد من الأنشطة في مجال تحسين الري من مياه السيول وحصاد مياه الأمطار وأخرى تتعلق بإدخال تقنيات نقل مياه الري من الآبار باستخدام الأنابيب وإعادة تأهيل المنشآت التحويلية في الوديان وصيانة القنوات.

ويركز البرنامج وعلى مدى خمسة سنوات على تشكيل جمعيات ومجاميع مستخدمي المياه لإدارة المياه على مستوى المزارع وكذا تعزيز تغذية المياه من خلال استخدام خزانات تقليدية في الوديان فضلا عن إدارة المساقط المائية وصيانة المدرجات الزراعية وعمل ممرات للسيول.. حضر الاجتماع مدير عام البرنامج الوطني للري المهندس عبده محمد فضل وعدد من المسئولين.

الصين تدشن خطاً ملاحياً جديداً في ميناء الحاويات بعدن

■ عدن/سبأ

دشنت شركة كوسكو تشينا الصينية الحكومية أمس خطاً ملاحياً دولياً جديداً يسير رحلات ملاحية إلى ميناء الحاويات بعدن وذلك بوصول الناقلة كوسكو ٢ البالغ طولها ٢٦٢ متراً.

وأوضح مصدر ملاحي في ميناء الحاويات بعدن أن تدشين الخط الملاحي الجديد يضاف إلى الخط الملاحي الأول الذي دشن رحلاته العام الماضي من الموانئ العالمية إلى ميناء الحاويات بعدن.

وأشار إلى أن خطة الشركة التي تعود ملكيتها إلى الحكومة الصينية ستعمل في نشاطها الملاحي بمعدل أربع رحلات ملاحية شهريا لتربط ميناء الحاويات بموانئ الدول المطلة على البحر الأحمر ودول جنوب الشرق الأقصى وجنوب آسيا.

حضر التدشين عدد من المسؤولين في الميناء ومؤسسة موانئ خليج عدن.

٥٣,٨٪ نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات خلال العام الماضي

كتب /منصور شايع

■ ،، سجلت نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات بمختلف أنواعها خلال العام الماضي تراجعا وصل إلى نحو ٥٣,٨٪، مقابل ٥٩,٥٪ نسبة الاكتفاء في العام السابق ٢٠٠٩م، وبمعدل تراجع سنوي بلغ ٥,٧٪.

وأشارت بيانات صادرة عن الإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري حصلت عليها "الثورة" أن حجم الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل الزراعية قد سجلت في العام ٢٠٠٨م حوالي ٦٥,٢٪ انخفاضا عن العام السابق ٢٠٠٧م حيث بلغت نسبة الاكتفاء منها نحو ٦٦,٨٪ حيث بلغت نسبة التراجع خلال العام الواحد ١,٦٪.

يذكر أن إجمالي كمية إنتاج بلادنا من البقوليات خلال العام الماضي ٢٠١٠م ٩٨ ألفا و١٦١ طنا ارتفاعا من حوالي٨١ ألفا و١٣٧ طنا في العام السابق ٢٠٠٩م مسجلا زيادة تجاوزت ١٧ ألفا و٢٤ طنا وبمعدل نمو سنوي ٢٠,٩٪

منوهة بأن المساحة المزروعة بالبقوليات ارتفعت من نحو ٤١ ألفا و٢٨٩ هكتارا في العام ٢٠٠٩م إلى ٤٩ ألفا و٥٥٢ هكتاراً في العام الماضي، وبزيادة بلغت ٨آلاف و٢٦٣ هكتاراً وبمعدل نمو سنوي ٢٠٪ .

وأوضحت البيانات أن كمية إنتاج محصول اللوبيا جاءت في المرتبة الأولى في ٢٠١٠م متجاوزة ٦٥ ألفا و٧٤ طنا،في مساحة زراعية بلغت ٢٤ ألفا و٧٣٨ هكتارا، مقابل ٥٠ ألفا و٥٦٧ طنا في ٢٠٠٩م في مساحة زراعية ١٨ ألفا و٧٥٨ هكتارا، مسجلا زيادة بحوالي ١٤ ألفا و٥٠٧ أطنان في الكمية وبمعدل نمو سنوي بلغ ٢٨,٦٪. مشيرة إلى أن إنتاج العدس احتل المرتبة الثانية من الإجمالي العام لإنتاج البقوليات خلال العام الماضي وذلك بحوالي ٩ آلاف و٩٢١ طنا في مساحة زراعية زادت عن ١١ ألفا و٩٨١ هكتارا، مقابل ٨ آلاف و٤٧ أطناناً في مساحة ١٠ آلاف و٣١ هكتاراً خلال العام ٢٠٠٩م، مسجلاً زيادة بلغت ألفا و٨٧٤ طنا في الكمية وبمعدل نمو سنوي ٢٣,٢٪ . وبحسب البيانات فإن كمية إنتاج الحلبة جاءت في المرتبة الثالثة العام الماضي بحوالي ٩ آلاف و٣٧ طنا في مساحة ٥ آلاف و٤٧٠ هكتاراً، مقابل ٨ آلاف و٩١٠ أطنان في العام السابق في مساحة ٥ آلاف و٥٩٦ هكتاراً.

إنجازات رقابية على أسعار السلع الغذائية في البيضاء

■ ،، صنعاء/سبأ

شدد محافظ البيضاء محمد ناصر العامري، على ضرورة مضاعفة الجهود من قبل قيادات الوحدات الإدارية بالمحافظة للحيلولة دون العوامل المهددة للأمن والسكينة العامة التي قد تفرزها تداعيات الأحداث الراهنة في الساحة المحلية.

ونوه خلال ترؤسه أمس اجتماعاً لمدراء عموم مديريات المحافظة بضرورة تفعيل الدور الرقابي وعدم التساهل في الإجراءات القانونية ضد المتهاونين في أداء واجباتهم في مرافق الخدمة العامة والمتلاعبين بأسعار المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية.

وقال العامري إن تحديات المرحلة الراهنة تستدعي العمل بجهود مضاعفة للحيلولة دون أي تداعيات سلبية قد تقلق أمن واستقرار الوطن، والاهتمام بتطوير مصادر التنمية المستدامة.

وأقر الاجتماع عدداً من الإجراءات لتفعيل الدور الرقابي وتنمية الموارد المالية والمحلية ومتابعة تنفيذ المشاريع الخدمية ومعالجة أسباب تعثر المتعثر منها.

حضر الاجتماع وكيل المحافظة المساعد لشئون مديريات رداع علي المنصوري.

اختتام المرحلة الثالثة من المسح الزراعي بمحافظة الحديدة

■ الحديدة/سبأ

اختتمت أمس أعمال المرحلة الثالثة من المسح الزراعي في مديريات المنطقة الزراعية الوسطي بتهامة التي نفذتها إدارة المنطقة بالتنسيق مع إدارة المتابعة والتقييم بالهيئة العامة لتطوير تهامة.

هدف المسح الذي نفذ ٢٣ باحثا على مدى خمسة أيام في ١٢ مديرية من مديريات المحافظة التابعة للمنطقة الزراعية الوسطي وكذلك المساحات والمحاصيل الزراعية للموسم ٢٠١٠-٢٠١١م إلى الاستمرار في تكوين قاعدة البيانات الموسمية للمساحات والإنتاج الزراعي على مستوى المديريات الزراعية بالمحافظة.

وأوضح رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور عبدالسلام الطيب لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن المسح في المنطقة الوسطى يعتبر جزءاً من برنامج المسح الموسمي الذي تنفذه الهيئة في كافة المديريات الزراعية بالمحافظة بهدف خلق قاعدة بيانات ومعلومات زراعية تشمل المساحات والإنتاجية.

وبين أن هناك مسوحات تشمل عملية التكلفة واقتصاديات المحاصيل الزراعية المختلفة من خلال هذه البيانات والمسوحات للاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج المستقبلية سواء لإدارات الهيئة المختلفة أو للجهات ذات العلاقة في رسم الخطط والبرامج لهذه الجهات.

وأشار إلى أن هذه البيانات والمعلومات تعتبر أساساً قوياً في الخطط والبرامج ويجب طرحها بطريقة سليمة وصحيحة من أجل تطوير وتحسين الخدمات والتنمية الزراعية الشاملة في سهل تهامة.

تمويل ١١ مشروعاً صغيراً مدراً للدخل بعدن

■ ،، عدن/سبأ

منح فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن أمس قروضاً ميسرة لعدد ١١ مشروعاً صغيراً مدراً للدخل بتكلفة ١٥ مليون ريال.

وأشار مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ إلى أن القروض الممنوحة التي خصصت لفتح مشاريع صغيرة مدرة للدخل في عدد من مديريات محافظة عدن وفرت ٥٢ فرصة عمل، وأوضح أن المشاريع الصغيرة شملت فتح محال بيع الحلويات والبهارات والخياطة والبقالات والكوافير وعصر السمسم وحدادة الالمنيوم والنجارة.

مضيفاً أن الصندوق يعتزم بعد غد السبت منح قروض تقدر بأكثر من ٢٠ مليوناً و٥٠٠ الف ريال لعدد من الفئات الاجتماعية والشباب لمزاولة نفس المهنة وتوفير فرص عمل وتحسين أوضاعهم المعيشية.

١١٢ مليون ريال الايرادات الزكوية بالحديدة للربع الأول من العام الحالي

■ ،، الثورة / خديجة بورجي

بلغ إجمالي الإيرادات الزكوية المحصلة لفرع مكتب الواجبات بمحافظة الحديدة خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١١م (١١٢مليونا و٧٣٠الفا و٢٥ريالا) .

أوضح ذلك الأخ جمال عبدالواحد الحميري، مدير عام مكتب الواجبات بالحديدة، مشيرا إلى إن إجمالي الإيرادات الزكوية للفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠١٠م (١١٦مليونا و٧٥٣الف ريال) وبنسبة فارق ٣٪ ، منوها بان مديرية الميناء احتلت المرتبة الأولى في الإيرادات حيث سجلت إيراداتها للربع الأول من العام الحالي (٣٨مليونا و٣٤٧الف)، متطرقا في ختام تصريحه إلى ما تشهده الساحة اليمنية من احداث وتوتر أثر على عملية التحصيل حيث بلغت نسبة فارق الربط للربع الأول من العام الحالي ٤٣٪ وبمبلغ قدره (٨٥مليونا و٤٠٥ آلاف ريال) داعيا إلى التعاون والتفاعل مع عملية التحصيل من جميع المكلفين .

الدعوة لتشجيع الاستثمارات الصناعية والتعدينية من قبل الرأسمال المحلي

كتب /أحمد الطيار

■ ،، حثت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة على وضع خطط عملية لتشجيع الاستثمارات المحلية وفتح المجال أمام التمويل المحلي لقيام مشروعات استثمارية متعددة الأهداف والخدمات.

وطالبت الدراسة التي أعدها الدكتور نصر قائد الشميري وحصل بموجبها على الدكتوراه من جامعة الجزائر بضرورة إصدار تشريعات محفزة ومشجعة للشركات الوطنية للدخول في استثمارات كبيرة في السوق المحلية وجذبها لمزاولة الأنشطة الإنتاجية في الصناعة والتعدين والسياحة والأسماك بدلا من التركيز على محاولة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في الوقت الراهن.

موضحة أن المعالجات المناسبة للتخلص من الدين العام الداخلي الحالي الذي تضخم بشكل كبير وأصبحت أعباء خدمته تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة يكمن في جذب التمويل المحلي للاستثمار في مشاريع فاعلة توظف الآلاف من فرص العمل وتشجيع الجهاز المصرفي ومؤسسات التمويل العامة والخاصة على توظيف فوائض أموالها وودائعها في الإقراض المحلي خاصة في الجوانب الاستثمارية بدلاً من توظيفها في أذون الخزانة والتسبب في الركود الذي يعيشه الاقتصاد القومي.

وقالت الدراسة إن على الحكومة وفي سبيلها للارتقاء بالاقتصاد الوطني أن تعي أهمية الاستثمارات المحلية والتي يمكن أن تسد فجوة كبيرة في الموارد إن أتيح لها الظهور ومنحت حوافز جدية للاستثمار المحلي بدلا من اللهث وراء الاستثمارات الأجنبية التي غالبا ما تكون مشروطة وغير مقتنعة بجدوى الاستثمار في بلادنا متعللة بعدة دعاوى غير صادقة.

وبينت الدراسة أن تشجيع الاستثمار الأجنبي عملية مهمة لكن لا يجب إغفال دور الاستثمار المحلي مطلقا بل يجب توفير الأسس والمقومات اللازمة لتوسيعه وتنميته ليشمل قطاعات واعدة قادرة على الاستمرار واجتذاب العمالة الكثيفة فالميمنيون لديهم الأموال الكثيرة والقادرة على تمويل عدة مشاريع إن تم توجيهها بسلاسة ونظام إلى ذلك.

ودعت إلى سرعة استصدار القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للدين العام الداخلي والخارجي وإدارته للحد من العشوائية القائمة حالياً في سياسة الاقتراض الخارجي وإصدار أذون الخزانة استناداً إلى قانون دون لائحة تنفيذية له ويفترض به أن يكون مؤقتاً وتخويل جهة واحدة هي البنك المركزي اليمني في التعامل مع هذا النوع من الدين العام رغم الملاحظات العديدة على استمرار هذا النوع من الدين العام قصير الأجل، ومحاولة البحث عن بدائل للدين العام المحلي تقل أعباؤها عما هو قائم وتساهم في تحريك الاقتصاد الوطني من الركود الذي يعيشه وتدفع بالاستثمار المحلي إلى الأمام بدلاً من توظيف عائد أذون الخزانة في بند الإنفاق الجاري للموازنة العامة.

كما دعت إلى التحديد الدقيق للجهات المعنية بإدارة الدين العام الداخلي والخارجي واستصدار التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لعملها، وتحديد وظائفها واختصاصاتها وبما يمكنها من تفعيل دورها في إدارة المديونية العامة بشكل علمي، وتزويدها بالكفاءات ذات الخبرة العالية القادرة على تفعيل الوظائف المناطة بإدارة الدين العام، وبما يضمن التوظيف السليم لمخصصات القروض الخارجية والتخفيف قدر الإمكان من الدين العام الداخلي والأعباء المترتبة عليه، ويحافظ على مديونية معتدلة وآمنة لا تعيق النمو الاقتصادي والزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي.

ونوهت الدراسة إلى أهمية تطوير الأدوات الرقابية للسلطة التشريعية على الدين العام وإدارته وعدم الاكتفاء بالرقابة اللاحقة لاستخدامات القروض الخارجية من لجان مجلس النواب ومجلس الشورى، والمفترض أن تكون رقابة مجلس النواب على الدين العام سابقة ومصاحبة ولاحقة، سابقة من خلال دراسة اتفاقيات القروض قبل إقرارها أو رفضها إذا كانت لا تخدم المصلحة العامة، ومصاحبة لاستخدامات القروض والدين العام الداخلي، ولاحقة كما هي قائمة الآن. ولا يجب ترك الأمر بيد الجهات التنفيذية المعنية بالإشراف وإدارة القروض والدين العام، ولن تحل مشكلة العشوائية في الاقتراض الخارجي وتشكيل الدين العام الداخلي إلا بتفعيل رقابة السلطة التشريعية المعنية في الوقت الحاضر.

وأوصت الدراسة بأهمية إصدار قانون الدين العام وإدارته ولائحته التنفيذية لتتمكن إدارة الدين العام من تحقيق رقابة داخلية على الدين العام، إن رقابة إدارة الدين العام مهمة جداً تسهل على أي جهة رقابة خارجية على الدين العام من ممارسة مهامها بسهولة ويسر، حيث تؤسس الرقابة الداخلية لإدارة الدين، قاعدة البيانات التي تحتاجها الجهات الرقابية الأخرى الخارجية.

بالإضافة إلى منح الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة باعتباره أعلى سلطة رقابية في الدولة مزيد من الاستقلالية ليمكن من أداء دوره الرقابي على استخدامات القروض والدين العام الداخلي والخارجي دون أي ضغوط من قبل السلطة التنفيذية التي يتبعها حالياً، ولتكون نتائج مراجعته ذات مردود إيجابي أفضل.

كما حثت على الاستفادة القصوى من التسهيلات والإعفاءات المقدمة من الدائنين من خلال الوفاء بالتزامات الجانب المحلي بتعهداته في الوقت المحدد وشراء الديون التجارية التي تم إعادة جدولتها رغم ضآلتها في حين أنه قد تم دفع فوائد على إعادة جدولتها تفوق قيمتها الأصلية، وشراء بعض المديونيات الأخرى التي تتعرض عملاتها الأصلية للانخفاض وتقل قيمتها كثيراً أمام الدولار، ويتطلب ذلك المتابعة للأسواق الدولية واستغلال أي فرصة تتاح لشراء بعض المديونيات التي ينطبق عليها الوضع السابق وبما يضمن تخفيض المديونية العامة الخارجية والأعباء المترتبة عليها إلى أدنى مستوى.